نبذة عن إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة (CARF)

يُعد إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة ("الإطار") معياراً دولياً للشفافية الضريبية وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويستند الإطار إلى المنظومة الدولية للتبادل التلقائي للمعلومات التي يقوم عليها معيار الإبلاغ المشترك، ويُرسي آلية موحدة لجمع المعلومات المتعلقة بمعاملات الأصول المشفرة، للأغراض الضريبية، وتبادلها عبر الحدود.

ويهدف الإطار إلى تحقيق التكامل مع معيار الإبلاغ المشترك، من خلال معالجة الأنشطة المتعلقة بالأصول المشفرة التي قد لا تكون مشمولة بالقدر الكافي ضمن النظام القائم للإبلاغ عن الحسابات المالية.

التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق الإطار

اتخذت الدولة خطوات عملية نحو تطبيق الإطار، وتُعد من بين أكثر من 70 دولة أعلنت التزامها الرسمي تطبيقه.

وفي 21 يوليو 2025، وقعت وزارة المالية ("الوزارة") على الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات بموجب إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة ("اتفاقية"). وعقب توقيع الاتفاقية، أجرت الوزارة مشورة عامة بشأن تطبيق الإطار في الدولة، وذلك خلال الفترة من 15 سبتمبر إلى 8 نوفمبر 2025، بهدف استطلاع آراء ومرئيات جميع المعنيين، بما في ذلك مقدمو الخدمات الاستشارية والوسطاء والمتداولون وأمناء الحفظ ومنصات تداول الأصول المشفرة.

وفي 29 مارس 2026، وافق مجلس الوزراء على التصديق على الاتفاقية، وجرى التصديق عليها لاحقاً بموجب المرسوم الاتحادي رقم (60) لسنة 2026 الصادر بتاريخ 4 مايو 2026.

ووفقاً للجدول الزمني المستهدف لتنفيذ الإطار، من المتوقع أن يبدأ جمع المعلومات وفقاً لمتطلبات الإطار اعتباراً من 1 يناير 2027، على أن يتم إجراء أول تبادل تلقائي للمعلومات في عام 2028.

التزامات مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ

بوجه عام، يخضع مزودو خدمات الأصول المشفرة الملزمون بالإبلاغ للالتزامات الآتية:

- التسجيل لأغراض إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة من خلال نظام الإبلاغ المعتمد لدى الوزارة.
- إخطار وزارة المالية، حيثما ينطبق، متى قام مزود خدمات الأصول المشفرة الملزم بالإبلاغ بالوفاء بالتزاماته المتعلقة بالإبلاغ والعناية الواجبة في إحدى الدول أو الأقاليم المشاركة في الإطار، وفقاً لقواعد الصلة واجبة التطبيق.
- وضع سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط موثقة لدعم الامتثال المستمر لمتطلبات الإطار.

- تطبيق إجراءات العناية الواجبة على مستخدمي الأصول المشفرة القائمين والجدد، بما في ذلك الأشخاص المسيطرين على بعض مستخدمي الأصول المشفرة من الكيانات، حيثما ينطبق.
- الحصول على إقرارات ذاتية سارية من جميع مستخدمي الأصول المشفرة، والحصول، حيثما ينطبق، على المعلومات المطلوبة في الإقرارات الذاتية المتعلقة بالأشخاص المسيطرين على بعض مستخدمي الأصول المشفرة من الكيانات، بما في ذلك أرقام التعريف الضريبي حيثما يلزم، والتحقق من معقولية تلك الإقرارات الذاتية.
- تحديد الأصول المشفرة ذات الصلة، والمعاملات ذات الصلة، وكذلك العملاء الواجب الإبلاغ عنهم، والأشخاص المسيطرين، حيثما ينطبق.
- تقديم تقرير سنوي بموجب إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة أو تقرير صفري، وفقاً لمتطلبات الإبلاغ المعمول بها في الدولة.

المراحل الرئيسية لتطبيق الإطار في الدولة

التاريخ	المرحلة الرئيسية
21 يوليو 2025	وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة على الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات بموجب إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة.
4 مايو 2026	تم التصديق على الاتفاقية بموجب المرسوم الاتحادي رقم (60) لسنة 2026.
بحلول 31 ديسمبر 2026	ينبغي على مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ استكمال استعداداتهم التشغيلية لتطبيق الإطار، بما في ذلك وضع السياسات والإجراءات والضوابط اللازمة لدعم إجراءات العناية الواجبة، والحصول على الإقرارات الذاتية وحفظ السجلات.
1 يناير 2027	• التاريخ المستهدف لنفاذ قرار مجلس الوزراء والقرارات الوزارية ذات الصلة بتطبيق الإطار في الدولة. • اعتباراً من تاريخ النفاذ المشار إليه، يتعين على مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ تطبيق إجراءات العناية الواجبة المقررة بموجب الإطار، بما في ذلك الحصول على إقرارات ذاتية سارية والتحقق من معقوليتها، وفقاً للمواعيد الآتية: - عملاء الأصول المشفرة القائمون: خلال مدة 12 شهراً من تاريخ النفاذ، أي في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2027.

التاريخ	المرحلة الرئيسية
	- عملاء الأصول المشفرة الجدد: عند إنشاء العلاقة مع العميل.
2027	• يتعين على مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ التسجيل في نظام الإبلاغ المعتمد، والإفصاح عن طبيعة صلتهم بدولة الإمارات. • ستحدد الوزارة الموعد النهائي للتسجيل. • إخطار الوزارة، حيثما ينطبق، بشأن وفاء مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ بالتزاماتهم المتعلقة بالإبلاغ والعناية الواجبة في إحدى الدول أو الأقاليم المشاركة في الإطار، وفقاً لقواعد الصلة واجبة التطبيق.
بحلول 31 ديسمبر 2027	• يتعين على مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ أن يكونوا قد حصلوا على إقرار ذاتي سارٍ من كل عميل من عملاء الأصول المشفرة القائمين، وتحققوا من معقولية تلك الإقرارات. • ينبغي أن تكون لدى مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ أنظمة تشغيلية متكاملة وقادرة على جمع المعلومات المطلوب الإبلاغ عنها بموجب الإطار، والتحقق من صحتها وإرسالها إلى الوزارة وفقاً للصيغة المحددة لذلك (CARF XML Schema).
30 يونيو 2028	يتعين على مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ تقديم أول تقرير سنوي بموجب الإطار أو تقرير صفري عن فترة الإبلاغ لعام 2027.
1 سبتمبر 2028	تجري دولة الإمارات العربية المتحدة أول عملية للتبادل التلقائي للمعلومات بموجب الإطار.

الاستعداد لتطبيق إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة

ينبغي على الأفراد والكيانات التي يُحتمل أن ينطبق عليهم تعريف مزود خدمات الأصول المشفرة الملزم بالإبلاغ تقييم مدى خضوعهم للإطار، وذلك بحلول 31 ديسمبر 2026. وعلى من ينطبق عليه هذا التعريف اتخاذ التدابير التحضيرية الآتية:

- تقييم ما إذا كانت تتوافر لديه صلة بدولة الإمارات تستوجب خضوعه لمتطلبات الإبلاغ بموجب الإطار، بما في ذلك من خلال وجود فرع له في الدولة.
- تحديد الأصول المشفرة ذات الصلة والمعاملات ذات الصلة التي يجريها لمصلحة عملاء الأصول المشفرة أو نيابةً عنهم.
- الاستعداد لتطبيق إجراءات العناية الواجبة المقررة بموجب الإطار، بما في ذلك الحصول على إقرارات ذاتية سارية من عملاء الأصول المشفرة القائمين والجدد، وجمع أرقام التعريف الضريبي وغيرها من المعلومات المطلوبة، بحسب الحال.
- تقييم مدى كفاية الأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية وترتيبات حفظ السجلات والتدريب والحوكمة لدعم الامتثال لمتطلبات الإطار.

كما ينبغي على مزودي خدمات الأصول المشفرة الملزمين بالإبلاغ متابعة ما تصدره الوزارة من إرشادات بشأن التسجيل والإبلاغ والمواصفات الفنية ذات الصلة، والاستعداد للتسجيل فور فتح باب التسجيل في الدولة.